

# المستشفيات الخاصة تتردّد في استقبال مرضى «كورونا» عن سوق تبغى ربح مليار دولار سنوياً

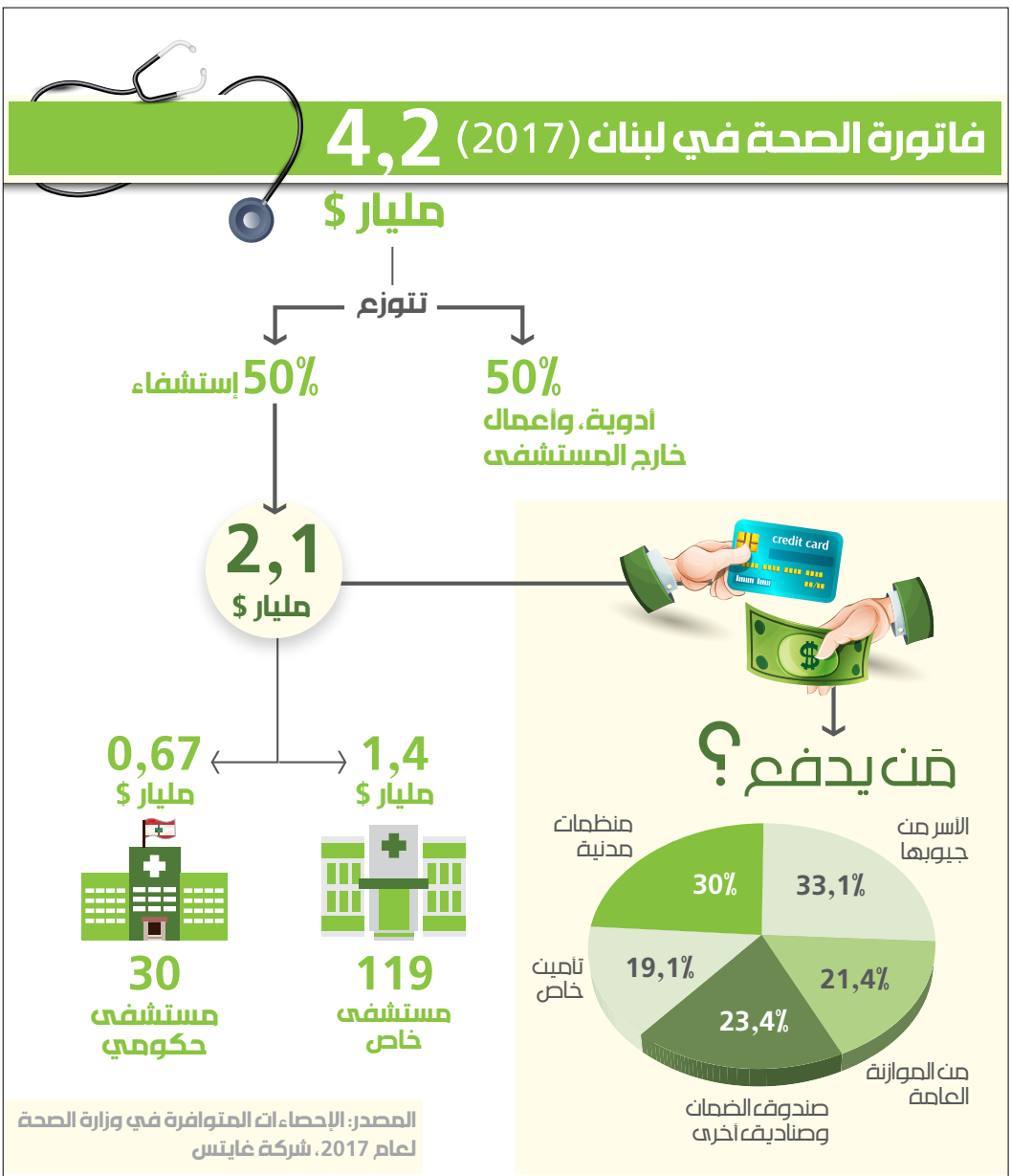
## محمد وهبة

عندما اختبر مستشفى بيروت الحكومي الجامعي ليكون مركزاً لاستقبال مرضى «كورونا» لم يتم الأمر بعد منافسة مع عدد من المستشفيات الخاصة، بل كان خياراً وحيداً لمستشفى أكتنسيب سمعة «مستشفى الفقراء». هذا المستشفى ضمّ ليشمل 500 سرير، وأنشئ فيه مختبر للفحوص الطبية والفيروسات اعتمد من منظمة الصحة العالمية بعد كشف دقيق عليه «ما سمح له بمواجهة الكثير من الأزمات وصولاً إلى كورونا اليوم. ففي هذا المختبر جرى 17 الف فحص H1N1 وجمعت أشداء 90 شخصاً كانوا على متن الطائرة الانبوبية» يقول رئيس مجلس إدارة المستشفى السابق وسيم الوزان، وهذا المستشفى يستقبل اليوم مرضى «كورونا» رغم إجماع عدد كبير من المستشفيات الخاصة وتردّدتها في الاستعداد لاستقبالهم.

تردّد المستشفيات الخاصة مخبر للاستغراب كون الإنفاق الحكومي على الاستشفاء كان يصنّف في أرباحها مباشرة مقابل إنفاق متواضع على القطاع الحكومي. فليس من المعقول، أن «تتفق الدولة على القطاع الخاص أكثر من 70% من فاتورة الاستشفاء مقابل الفئات

على القطاع الحكومي» بحسب رئيس دائرة السياسة والإدارة الصحية ومدير مركز ترشيد السياسات في الجامعة الأميركية في بيروت فادي الجردلي، كما يشير الجردلي لجزء كبير من «منظومة فساد أوصلت القطاع الحكومي إلى ما هو عليه اليوم»، من أبرز مظاهر هذا الفساد، شبه انعدام للأرقام الدقيقة عن عدد أسرة الإنعاش وأجهزة التنفّس وغرف العزل. الأرقام التي اعتمدها وزارة الصحة أخيراً، سبقتها أرقام متباينة كثيراً. «ثمة من قال إن عدد أسرة العناية الفائقة كان 800، وهناك من قال 600، والمستشفيات الخاصة قالت 500 غالبيتها مشغولة. أي من هذه الأرقام نصدق؟» يسأل الجردلي. انطلاقاً من هنا، فإن «مستشفى الفقراء» يختصر الكثير من قصة جهوزيته للتعامل مع «كورونا» وتردّد القطاع الخاص. المسألة تتعلق بأولوية الربحية. أصلاً هذه السمعة ناتجة من رفض المستشفيات الخاصة الكثير من المرضى وتفضيلها المرضى «الدمسين». فعلى سبيل المثال، إن مستشفى الجامعة الأميركية في بيروت ومستشفيات أخرى في بيروت تناقصت على استقبال المرضى العراقيين الذين يدفعون أو تدفع عنهم حكوماتهم «كاش» ورفضت الكثير من مرضى وزارة الصحة والضمان الاجتماعي وتعاونية موظفي الدولة، وحتى أولئك المضمونين على حساب الصناديق العسكرية. غالبية هؤلاء كانوا يذهبون إلى مستشفى بيروت الحكومي حيث يجدون سريراً فارغاً وطبابة جيدة ورخصة أيضاً. في الواقع، تمكّنت «العصابة» نفسها من فرض هذه الأولوية على مدى السنوات الماضية. ووجت هذه العصابة المؤلفة من سياسيين وأصحاب البيوتات التي تقاوم أصحاب فاشل في تقديم الخدمات العامة، وعملوا على تعطيل المستشفيات

داريو كاستيليجوس - المكسك



## الإصابات البشرية vs الخسائر المادية

هناك توقعات تشير إلى أن لبنان يتحصّر لاستقبال ما بين 5000 حالة و8000 حالة مريض «كورونا» وأن الهدف من إغلاق النشاطات الاقتصادية والاجتماعية هو تأخير انتشار هذه الحالات لتبقى قدرات النظام الصحي قادرة على احتواء الأعداد وتزايدها. التحضيرات التي أعلنتها الوزارة تشير إلى أنه بات لديها 165 جهاز تنفّس في المستشفيات الحكومية و1020 جهازاً في المستشفيات الخاصة. ونحو 1093 سرير طوارئ منه 215 في الحكومي و2308 أسرة عناية فائقة منها 336 في الحكومي. هذا الأمر سيؤدي إلى خسائر اقتصادية ضخمة تترجح بتقلص الناتج المحلي الإجمالي 10% فوق ما كان متوقعاً لعام 2020. بمعنى آخر، قد يبلغ التقلص في الناتج 18%. أي سيترجع من 50 مليار دولار إلى 41 مليار دولار بما يعنيه ذلك من خسائر للوظائف وبطالة وإغلاق مؤسسات وتراجع في الإنتاجية، لكن ستكون له إيجابية متعلقة بخفض الاستهلاك المستورد وتخفيف الطلب على الدولار.

على موقع «Researchgate» نفذتها راشل عبود، حلثم عبود، باسكال سلامة، وناجو جمعة، بعنوان «الكلفة الطبية المباشرة للاستشفاء من السكتة الدماغية في لبنان»، الخلاصة التي يمكن استخراجها من الدراسة أن مصادر كلفة المريض أعلى من نسب الفوائد على الليرة اللبنانية في عزّ الأزمة، أي النصف الأول من عام 2019 عندما ارتفعت أسعار الفوائد على هندسات مصرف لبنان إلى 20%. كيف يكون هذا المردود مرتفعاً؟ يقول خبير متخصص في إدارة المستشفيات إن المعادلة الأساسية تكمن في كلفة السرير الواحد ومردوده السرير، لا يعني حجز غرفة وكهرباء ومياه وخدمة لوجستية، بل هناك كلفة ترميض وتكييف وصيانة وأكلاف أخرى تعمل المستشفيات على تغطيتها وجمع الأرباح من خلال تشغيل أقسام أخرى في المستشفى. ولكي يكون هناك ما يسمى جدوى اقتصادية من المريض، يجب أن يؤدي وجوده في السرير إلى تشغيل قسم الأشعة وقسم المختبر وزيارات الطبيب، وصيدلية المستشفى، والجراحة والمستلزمات الطبية... كلما ارتفعت نسبة تشغيل هذه الأقسام كلما حقق السرير ربحاً إضافياً. تتعرّض هذه المعادلة بدراسة منشورة مع الحسابات الصحية الوطنية:

حضة المستشفيات الخاصة من الفاتورة الاستشفائية تصل إلى 2000 مليار ليرة، والنقسم الأكبر منها مدفوع من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بنسبة 23% تلبه وزارة الصحة العامة بنسبة 21% ثم المعونات كانت من الطاقم الطبي والمؤسسات الخاصة بنسبة 19% ومنظمات المجتمع المدني بنسبة 3,1%... وهناك مصدر للإيرادات لا يظهر ضمن مبلغ ال2000 مليار ليرة يتعلق بالأسر التي تدفع من جيوبها 33% أو ما يوازئ 2100 مليار ليرة، لتسديد فروقات الاستشفاء بين ما يغطيه الصندوق الضامن وفاتورة المستشفى والأطباء.

النكثى من كل ذلك، أن المستشفيات الخاصة تطلب اليوم من المرضى مبلغ 300 ألف ليرة عن كل فحص كورونا رغم أن تسعيرة الوزارة تحدده بنحو 150 ألف ليرة في هذه المستشفيات. الغش يمكن في ما يسمى كلفة الطوارئ التي يرفضها المستشفى على كل فحص. هذا النوع من التلاعب بالفاتورة يكشف عن جشع المستشفيات الخاصة المحفّزة فقط بالأرباح. «لو قرّرت الدولة أن تخصص مبالغ لاستشفاء مرضى كورونا في القطاع الخاص لكانت المستشفيات الخاصة استجابت. المحرك الوحيد لها هو الربح، إنها

# ضريبة «كورونا» للبقاء على قيد الحياة

## ميريام فاندر ستينشيك \*

تحدّث بعض المعلقين عن احتمال فشل تبدّلات المصارف المركزية وتأثيرها الضئيل على الأسواق المالية رغم أنها كانت مفيدة سابقاً وأثناء أزمة 2008. الأسواق المالية تعدّ جهة مؤهّلة بديلة للمصارف، لكنها الآن تحتاج إلى التمويل بعد انسحاب المستثمرين منها بكثرة، فيما الحكومات مطالبة بتقديم الدعم المالي للاقتصاد ولواطنيها. يمكن تأمين مداخل إضافية لهم من مصادر لديها الكثير من المال. اقتراح ضريبة «كورونا» على الثروة يجب ألاّ تسمح ظروف السوق الحالية واحتياجات التمويل بتحقيق أرباح من إجراءات غير ناعمة اجتماعياً؛ كل الأموال المتاحة يجب أن تستثمر في مجال الرعاية الصحية والأشخاص الذين أصابهم «كورونا» والمؤسسات الصغيرة والمستدامة.

ما هي ضريبة «كورونا» التي تصيب الثروة، أو ما يمكن تسميتها ضريبة البقاء،؟ توفير المعلومات عن أولئك الذين يجب أن يخضعوا للضريبة ضروري. هذه الخلفية توضح مصادر المال: مصارف الاستثمار العالمية، مديرو الثروات، مديرو صناديق الاستثمار (مديرو الأصول)، يحقّون أرباحاً ضخمة عبر المشاركة أو تسهيل شروط الاستثمار القصير الأمد. ففي الوقت نفسه، كان لديهم معدل ضرائب منخفض ودفعوا مبالغ كبيرة لشراء أسهمهم.

هناك أمثلة على ذلك: - حققت Goldman Sachs أرباحاً صافية بلغت 8,47 مليارات دولار في 2019. في تلك السنة استعدت الشركة 6,88 مليارات دولار من رأسمالها إلى المساهمين العاديين من ضمنها 5,34 مليارات دولار من الأسهم التي استعادت عبر عمليات إعادة شراء الأسهم، و1,54 مليار دولار من مخزون أرباح الأسهم العادية. وأعلنت المجموعة توزيع أنصبة أرباح بقيمة 1,25 دولار لكل سهم عادي ستدفع في 30 آذار 2020. معدل الضريبة الفعلي لعام 2019 بلغ 20% مقارنة مع 16,2% لعام 2018.

- JP Morgan Chase سجّل أعلى مستويات للربحية بين المصارف الاستثمارية في عام 2019. حقّق أرباحاً صافية قيمتها 36,4 مليار دولار، أي بزيادة 12%. كان لديه برنامج بقيمة 29,4 مليار دولار لإعادة شراء أسهمه من بين توزيعات أخرى على مديره حصل الرئيس التنفيذي جيمي ديمون على مخصصات بقيمة 31,5 مليون دولار.

- BlackRock الذي يدير أصولاً بقيمة 7,43 تريليونات دولار ومصدر العديد من مؤشرات الصناديق الاستثمارية الصغيرة الأجل. حقق أرباحاً صافية بقيمة 4,48 مليارات دولار في نهاية 2019. بلغ معدّل الضريبة الفعلية 22% في 2019 مقابل 20% في 2018. وبلغت مكافآت المديرين والموظفين 4,47 مليارات دولار، فيما بلغت أنصبة الأرباح الموزعة 13,2 دولاراً لكل سهم. في 23 آذار 2020 وزّع BlackRock أرباحاً بقيمة 3,63 دولار لكل سهم مقابل أرباح بقيمة 1,92 مليار دولار حققها في الربع الأخير من 2019.

- UBS المصرف السويسري الذي يركّز على إدارة ثروة الأغنياء، حقق أرباح صافية بقيمة 4,3 مليارات دولار وأعاد شراء أسهمه بقيمة 0,8 مليار دولار، فيما بلغ معدّل الضريبة الفعلية عليه في 2019 نحو 22,7%.

- Flow Traders، التاجر الهولندي صانع سوق، حقق أرباحاً بقيمة 53,1 مليون يورو في 2019 مقارنة مع 160,9 مليون يورو في 2018. كان معدل الضريبة على هذه الأرباح 18,7% في 2019، إلا أنه في منتصف آذار 2020، ارتفع سعر سهمه بينما كانت معظم أسعار

الأسهم الأخرى تنخفض كما لم يحدث من قبل. في هذا الإطار، يمكن أن ترفع ضريبة «كورونا» للبقاء على قيد الحياة متوسط معدل الضريبة الفعلي إلى 35% بدلاً من متوسط فعلي مقلّر حالياً بما بين 20% و22%. يجب أن تُفرض الضريبة على أرباح 2019. يجب فرض الضريبة قبل توزيع أنصبة الأرباح للمساهمين عن الربع الرابع من 2019 أو الربع الأول من 2020، علماً بأن بعض الشركات المالية قد وزّعت الأرباح عن الربع الرابع. يمكن أن تشمل الضريبة:

- المصارف العالمية الضخمة التي يتعدّر إخفاؤها (too big to fail) والمصارف المحليّة. مديري الأصول مثل BlackRock وVanguard وPimco وState Street وAmundi، الذين يحقّقون أرباحاً تزيد على 500 مليون دولار.

- صناديق التحوّل وتجار الأسهم الذين يعملون بتقنيات عالية (HFTs) وتجار الخوارزميات الآلية، وصناديق الأسهم الخاصة، والجهات المضاربة الأخرى.

- أسواق الأسهم التي تحصل على عمولات ورسوم مقابل السماح للمضاربين من تجار التقنيات العالية والخوارزميات بالوجود قرب خوادم الكمبيوتر الخاصة بسوق الأوراق المالية. حصول المصارف على إعفاء من ضريبة «كورونا»، مشروط بإببات الاحتفاظ بالأرباح والامتناع عن توزيعها بهدف إقراضها للشركات الصغيرة والمتوسطة بفائدة صفر في المئة من أجل: إلغاء القروض المتعدّدة للشركات الصغيرة والمتوسطة، والمعلمين لحسابهم الخاص الذين أصبحوا بالتداعيات الاقتصادية للغايروس، وإعادة هيكلة أو إقراض النشاطات الاجتماعية والبيئية.

يمكن أن يخضع أيضاً لهذه الضريبة الشركات المنتجة للنفط (الوقود الأحفوري) فضلاً عن مساهمي وتجار الأسهم وصناديق الاستثمار وباقي المستثمرين الذين يسعون لزيادة أرباحهم من خلال تجامل أو التصويت ضدّ الأنشطة الاجتماعية والمسؤولة بيئياً. يضاف إلى ذلك، تأخير معالجة أخرى ضدّ تقلبات السوق المالية والإجراءات غير المفيدة اجتماعياً، فمن أجل جذب الأرباح الناتجة من المضاربات، هناك معايير يمكن فرضها عالمياً بطريقة منسقة، وهي:

- فرض حظر عالمي على البيع على المكشوف (Short Selling) العديد من السلطات المالية (مثل دول مجموعة العشرين مثل إندونيسيا وإيطاليا وفرنسا وإسبانيا والهند) فرضت بالفعل حظراً جزئياً على هذا النوع من المضاربات. إن المراهنة على انخفاض الأسعار، هي استراتيجية نموذجية ولاة لصناديق التحوّل. تعرّض الانهيار والتقلّب الفرط للسوق والمشاكل المرتبطة به، الشوق تظهر بالفعل في الأجزاء الأقل وضوحاً من النظام المالي.

- حظر شامل عالمي على المعاملات تجاه اللاتات الضريبية (بما في ذلك تلك الموجودة في الاتحاد الأوروبي). قد تكون هناك ضريبة على الأموال التي تأتي من هذه اللاتات الضريبية. - ضريبة العملات المالية (FTT) التي تفرض على كل العمليات المالية للتبنية الضريبة بما يخفف من شهية التجار. يمكن استخدام مداخل هذه الضريبة لتعزيز الميزانيات الحكومية على الصحة وتمويل الأنشطة المستدامة اجتماعياً وبيئياً (بما في ذلك دعم الأكار فقراً في المجتمعات، ورواتب أعلى لأولئك الذين لديهم «أدوار أساسية» في مجتمعات مثل المرصّات والبلدان النامية وتخفيف آثار تغير المناخ).

\* إقتراح ميريام فاندر ستينشيك في منظمة العدالة الاجتماعية